محاضرة رقم ١٠	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	علوم القرآن والتربية الإسلامية
المادة باللغة العربية	علم التفسير
المادة باللغة الانجليزية	Science of interpretation of the Qur'an
المرحلة	الثانية
السنة الدراسية	٢٠٢٢- ٢٠٢٣
الفصل الدراسي	الأول
المحاضرة	العاشرة
العنوان باللغة العربية	المصدر الثالث: تفسير الصحابة
العنوان باللغة الانجليزية	Third source: Interpretation of the Companions
المصادر والمراجع	البرهان في علوم القرآن، الزركشي
	الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي
	مباحث في علوم القرآن، صبحي صالح

المحاضرة : العاشرة

المصدر الثالث: تفسير الصحابة

أقوال الصحابة في التفسير هي المصدر الثالث من مصادر التفسير بالمأثور، بعد القرآن الكريم، والتفسير النبوي، كما سبق ذكره؛ لأن علمهم مقدم على علم كل من أتى بعدهم.

المطلب الأول: مقومات اجتهاد الصحابة في التفسير:

والصحابة حينما كانوا يفسرون، فإنما كان ذلك لارتكازهم على عدة مقومات، أبرزها ما يلى:

١ – قوة حافظتهم، ودقة فهمهم.

٢ – وقوفهم على مفردات اللغة وتراكيبها، ومعرفتهم أساليبها ومراميها، وبلوغهم قمة الفصاحة، وسنام البلاغة.

٣ – معرفتهم لعادات العرب وطبائعها.

المطلب الثاني: سمات تفسير الصحابة:

اتسم تفسير الصحابة للقرآن بعدة سمات، من أهمها ما يأتي:

١ – كانوا يكتفون في الغالب الأعم بمدلول الآية العام، أو المراد منها باختصار، دون التطرق إلى تفاصيل ليسوا في حاجة إليها، أو التقعر في أمور بعيدة الصلة عن الآية.

٢ – البعد عن الإسرائيليات، حتى يظل للإسلام نبعه الصافي.

٣ – قلة الاختلاف بينهم في التفسير، ومعظم اختلافهم كان اختلاف عبارة، ومن الممكن الجمع بين أقوالهم فيه.

٤ – عدم تطويع الآيات لمذهب معين، لأن تشتت الأمة وتمذهبها بمذاهب دينية وسياسية متعددة لم يحدث إلا بعد عصرهم.

٥ – كان غالب التفسير في عهدهم شفهيا، فلم يدون منه إلا القليل، على أيدى نفر من الصحابة، على هوامش مصاحفهم، أو في صحيفة خاصة بصاحبها.

٦ – عدم الاهتمام بذكر السند، لأن الصحابة عدول، وما وقع من تشدد في بعض الوقائع فإنما كان لزيادة التثبت، وليس للشك في أحدهم.

٧ – لم يرو عن الصحابة تفسير كامل للقرآن، لعدم اقتضاء ما يوجب ذلك.

المطلب الثالث: مدى حجية تفسير الصحابة:

اتفق العلماء على أن تفسير الصحابي يأخذ حكم الحديث المرفوع إذا:

١ – شهد الصحابي الوحى والتنزيل.

٢ – وكان كلامه فيما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، كالحديث عن أسباب النزول، أو عن مشاهد يوم القيامة، والجنة والنار، والملأ الأعلى، ونحو ذلك.

٣ – وكان الصحابي غير معروف بالأخذ عن ثقافة بنى إسرائيل.

٤ – وصح السند إلى هذا الصحابي.

المطلب الرابع: الموقوف على الصحابة:

أما الموقوف على الصحابة فقد اختلف العلماء في حكم الأخذ به:

١ – فمنهم من قال: لا يجب الأخذ به، لأنهم في اجتهادهم كسائر المجتهدين، الذين يصيبون ويخطئون، فكيف يجب تقليدهم؟

٢ – ومن العلماء من رأى ضرورة الأخذ بتفسيرهم، لأنهم عاشوا عصر تنزيل القرآن، وشاهدوا التفسير العملي له، من خلال حياة الرسول صلّى الله عليه وسلم، ولبلوغهم قمة الفصاحة والبلاغة.

رأي العلماء في المسألة: ما ورد في التفسير عن الصحابة لا يخلو من أحوال ثلاث:

١ – إما إجماع منهم.

٢ – وإما اختلاف بينهم.

٣ – وإما قول لا يعرف له مخالف أو موافق.

فإن أجمعوا على شيء؛ كان إجماعهم حجة، يجب الأخذ به، لأن إجماع الأمة في أي وقت على أمر ما يجب الانقياد له، فكيف بإجماع أشرف قرن على الإطلاق، بخبر رسول الله صلّى الله عليه وسلم حيث قال: «خير الناس قرني».

أما إذا اختلفوا، بحيث تعددت أقوالهم:

حاولنا أن نجمع بينها، لأن أغلب اختلافهم اختلاف تنوع وعبارة، وليس اختلاف تضاد، فإن لم يمكن الجمع اخترنا الراجح وفقا لضوابط الترجيح، ولا نخرج عن أقوالهم.

وإن كان في الآية قول لصحابي، لم يعرف له مخالف ولا موافق، فالأحوط والأولى أن نأخذ به، لما امتازوا به من أمور لم تتوافر لغيرهم.

قال الشافعي– رحمه الله– عن الصحابة: «أدوا إلينا سنن رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وشاهدوه والوحى ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله صلّى الله عليه وسلم، عاما وخاصا، وعزما وإرشادا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى، أو حكى لنا عنه ببلدنا، صاروا– فيما لم يعلموا لرسول الله صلّى الله عليه وسلم

فيه سنة- إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره، أخذنا بقوله».